



آب/أغسطس 2017

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط

الدورة الرابعة والستون

إسلام آباد، باكستان، 9-12 تشرين الأول/أكتوبر 2017

المشاركة مع القطاع الخاص للنهوض بالتغطية الصحية الشاملة في الإقليم

الهدف من الاجتماع

يهدف الاجتماع إلى تسليط الضوء على أهمية المشاركة مع قطاع الصحة الخاص بُعْيَةِ النهوض بالتغطية الصحية الشاملة في إقليم شرق المتوسط.

معلومات أساسية

بالرغم من أهمية قطاع الصحة الخاص في النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، لم يكن من الممكن حتى الآن صياغة استراتيجية مُسندة بالبيّنات لتسخير إسهام قطاع الصحة الخاص المحتَمَل في تحقيق أهداف الصحة العامة في الإقليم. وترتّب على قوة الدفع المتجددة بشأن التغطية الصحية الشاملة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمخاوف المتعلقة بسلامة المرضى والحماية المالية، وجود الحاجة إلى بناء قدرات وزارات الصحة لتصميم شراكات بين القطاعين العام والخاص وإدارتها ورصدها وتقييمها. ولن تتحقّق التغطية الصحية الشاملة بسهولة في معظم البلدان دون إشراك قطاع الصحة الخاص في إطار وطني متفق عليه للسياسات وإقامة شراكات فعالة.

وللنهوض بالتغطية الصحية الشاملة في الإقليم، تعد المشاركة مع قطاع الصحة الخاص أمراً أساسياً. وفي معظم البلدان، يهيمن القطاع الخاص على تقديم الخدمات الصحية للمرضى الخارجيين، إلا أن دوره وما يقوم به من عمل غير مفهومين تماماً. إذ يعاني قطاع الصحة الخاص من ضعف التنظيم، والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص غير منظمة تنظيمياً كافياً. فضلاً عن ذلك، نما قطاع الصحة الخاص بأقل قدر من التوجيه السياسي ويكاد لا يشكل جزءاً من التخطيط الحكومي لقطاع الصحة. ويظل القطاع الخاص المتنامي باستمرار في الإقليم مورداً غير مستغل.

وتصنيف القطاع الخاص ودوره في مجال الصحة مسألتان واسعتا النطاق. وتصنيف القطاع الخاص إلى جهات هادفة وأخرى غير هادفة للربح ثنائية كلية تنطوي على العديد من الاختلافات داخل هذه الفئات وفيما بينها، وتقدّم هذه الجهات خدمات ومساهمات هائلة، لكنها في الوقت نفسه تشكل تحديات ضخمة مختلفة الأنواع. والقطاع الخاص في مجال الصحة نشط للغاية في تقديم الخدمات (الرعاية الإسعافية والمستشفيات على حد سواء)، والتعليم الطبي، والبنية التحتية، والأدوية وبحوث التكنولوجيات الصحية وتطويرها، والإنتاج والإمداد. وقطاع الصحة غير الرسمي هو الآخر مجال كبير يقوم فيه القطاع الخاص بدور هام وغير مفهوم بشكل كامل وأقل تنظيمياً.

ومن أجل صياغة استراتيجية مُسندة بالبيّنات لقطاع الصحة الخاص، أجرى المكتب الإقليمي لشرق المتوسط عدة تقييمات وعقد حلقات عمل معنية ببناء القدرات. وعلى الرغم من إمكانات قطاع الصحة الخاص، فإن

دوره غير محدد تحديداً جيداً، وقدراته ليست مفهومة بصورة واضحة، ولا تخضع ممارساته للرصد. كما تتوافر معلومات أساسية محدودة بشأن تركيبة القطاع الخاص وتغطية الخدمات وجودتها وأسعارها. ويتنوع نطاق الخدمات التي يقدمها قطاع الصحة الخاص، ومعاييره غير كافية وغير متسقة، وتنظيمه ضعيف، ولا توجد معلومات كافية عن العبء المالي الذي تلقىه هذه الخدمات على كاهل المستفيدين منها. وكشفت التقييمات التي أجريت في بلدان الإقليم أنه في حين يوجد عدد من القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تنظيم القطاع الخاص، فإن الكثير منها قد عفا عليه الزمن وغير كافية للتصدي بفعالية للتحديات والمشاكل الحالية. ويشكل الإطار التنظيمي الهزيل المقترن بضعف إنفاذ القوانين تحديات جسيمة أمام المرضى، ويعيقان تطوير النظام الصحي في معظم بلدان الإقليم.

ومن أهم التحديات عدم وضوح الرؤية، وقلة برامج الاعتماد، وازدواجية الممارسات، والدافع التجاري، والبيع دون التقييد بضوابط والوصف غير الرشيد للأدوية، وكذلك الاستخدام غير الرشيد للأدوية والتكنولوجيات الطبية، وبيع المضادات الحيوية دون مقابل، ما يؤدي إلى مقاومة مضادات الميكروبات، والرقابة التنظيمية غير الكافية على جودة البيانات وقلة توافرها. ومن أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات ووزارات الصحة تنفيذ معايير الجودة الخاصة بتقديم الخدمات في القطاع الخاص.

وأظهر تحليل أخير أن نسبة خدمات العيادات الخارجية التي يقدمها القطاع الخاص ويستفيد منها السكان في الإقليم تتراوح ما بين 33% إلى 86%. وتتراوح نسبة العيادات الخاصة في بلدان المجموعة الأولى بين 15% إلى 88%؛ و5% و78% في بلدان المجموعة الثانية؛ و20% إلى 90% في بلدان المجموعة الثالثة. وفي بلدان المجموعة الثانية، يمتلك القطاع الخاص نسبة تتراوح بين 7% إلى 83% من أسرة المستشفيات. وتتراوح النسبة المئوية لخدمات القطاع الخاص التي يستخدمها الخمس الأفقر بين 11% و81%. لذا، يمكن أن يكون لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بغية تقديم الخدمات، أثر كبير على التقدم نحو بلوغ التغطية الصحية الشاملة.

سُبُل المُضي قُدماً والنتائج المرجوة

تتمثل النتيجة المرجوة من هذا الاجتماع في إذكاء الوعي بأهمية إشراك قطاع الصحة الخاص في النهوض بالتغطية الصحية الشاملة في الإقليم، ومناقشة إمكانية إجراء مناقشة تقنية رسمية حول دور قطاع الصحة الخاص في النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، وذلك في الدورة الخامسة والستين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط في عام 2018.